محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،
أمير دولة قطر

لدى المحكمة المدنية والتجارية
لمركز قطر للمال
الدائرة الابتدائية

5 ديسمبر 2019

القضية رقم: 10 لعام 2019

محمد رسمي صلاح حسين علي

المدعي

ضد

شركة سيب للتأمين وإعادة التأمين، ذ.م.م.

المدعى عليها

الحكم

أمام:

حضرة القاضي فرانسيس كيركهام
حضرة القاضي جورج أريستيس
حضرة القاضي رشيد العنزي

الأمر القضائي

1. يجب على المدعى عليها دفع مبلغ وقدره 66000 ريال قطري إلى المدعي فورًا.
2. يجوز للمدعى عليها الاحتفاظ بسيارة Kia Sportageذات الرقم 721324.

الحكم

1. إن السيد علي هو المدعي في هذه القضية التي نشأت عن حادث سيارة تضرّرت فيه سيارة السيد علي من طراز Kia Sportage وذات الرقم 721324.

2. في 7 مايو 2019، انحرفت حافلة عن الطريق واصطدمت بسيارة السيد علي، ما أدى إلى وقوع أضرار جسيمة. يُحمِّل السيد علي سائق الحافلة كامل مسؤولية حادثة التصادم. تجدر الإشارة إلى أن الحافلة مؤمّنة من قِبَل شركة سيب، وهي شركة التأمين المدعى عليها.

3. في هذه الإجراءات، إن السيد علي غير ممثّل من قِبَل أي محامين. إن شركة سيب للتأمين ممثّلة بشكل قانوني.

4. لقد تم إبلاغ شركة سيب للتأمين بالحادث في 15 مايو 2019. وفي 19 مايو 2019، أجرت الشركة الترتيبات اللازمة لتسليم السيارة إلى وكالة Citroen. ونظرًا إلى حجم الضرر الذي لحق بالسيارة، قرّرت شركة سيب للتأمين أن إصلاح الأضرار لن يكون فعالاً من حيث التكلفة. وبدلاً من ذلك، ستُشطب السيارة وسيتلقى السيد علي تعويضًا.

5. لم يطعن السيد علي بقرار شركة سيب للتأمين بشطب السيارة، نظرًا إلى حجم الضرر الذي لحق بها.

6. وقد كان السيد علي يستأجر السيارات منذ 11 مايو 2019. وهو حاليًا يستأجر سيارة بديلة، ويتكبّد بالتالي رسوم الإيجار.

7. في 23 يونيو 2019، أرسلت شركة سيب للتأمين إلى السيد علي كتابًا خطيًا تعرض فيه أن تدفع له مبلغًا وقدره 40448 ريالاً قطريًا كتعويض عن السيارة. واعتبر السيد علي أن هذا المبلغ ضئيل جدًا. وفي 30 يونيو 2019، باشر السيد علي هذه الإجراءات لاسترداد ما يعتبره تعويضًا ملائمًا عن خسارة السيارة.

8. من ثم، في 4 أغسطس 2019، زادت شركة سيب للتأمين عرضها. وعرضت أن تدفع، كتسوية كاملة ونهائية، إلى السيد علي مبلغًا وقدره 50000 ريال قطري كقيمة السيارة أو مبلغًا بقيمة 35000 ريال قطري على أساس احتفاظ السيد علي بالسيارة وإجراء الإصلاحات التي يريدها بنفسه.

9. رفض السيد علي هذا العرض. ويعود رفضه لعرض شركة سيب للتأمين إلى أنه رأى أن مبلغ 50000 ريال قطري لا يشكّل القيمة الصحيحة للسيارة بالإضافة إلى أن مبلغ 35000 ريال قطري ليس كافيًا لإصلاح السيارة.

10. تفاوتت المبالغ التي طالب بها السيد علي في هذه الإجراءات؛ إذ طالب في مرحلة أولى بالحصول على مبلغ يتراوح ما بين 65000 و85000 ريال قطري. وقال لاحقًا إنه يطالب بمبلغ يتراوح ما بين 58000 و65000 ريال قطري بالإضافة إلى التعويضات "وهي تعويضات ناتجة من تأخّر شركة التأمين في الوفاء بالتزاماتها والتأخّر في تحصيل حقوقي". وفي آخر مذكرة له، طالب السيد علي بمبلغ 60000 ريال قطري بالإضافة إلى مبلغ 12300 ريال قطري كتعويض عما تكبّده من دفعات لاستئجار السيارات. وتغطي مطالبة السيد علي بالتعويض عن التأخير في تسديد المال إليه رسوم الإيجار التي كان يتكبّدها.

11. لا تنفي شركة سيب للتأمين مسؤوليتها تجاه السيد علي بدفع التعويض. وهي تمسّكت بالموقف الذي اتخذته في 4 أغسطس 2019. وطالبت المحكمة بمنح السيد علي إما مبلغًا وقدره 50000 ريال قطري على أن تحتفظ شركة سيب للتأمين بالسيارة، أو قيمة 35000 ريال قطري على أن تبقى السيارة بحوزة السيد علي.

12. في 26 أغسطس 2018، تقدّم السيد علي بطلب إصدار حكم مستعجل. وتنص المادة 37.2 من اللوائح والقواعد الإجرائية للمحكمة على أنه يُسمح للمحكمة بإصدار حكم مستعجل بشأن مطالبة ما. ويُفيد التوجيه الإجرائي الثاني للمحكمة لعام 2019 بأنه يجوز للمحكمة إصدار حكم مستعجل إذا رأت أنه من غير المحتمل أن ينجح المدعى عليه في الدفاع عن نفسه في مطالبة ما. وفي هذه الحالة، اعتبرت المحكمة أن السيد علي لم يُظهر أنه من غير المحتمل أن تنجح المدعى عليها في الدفاع عن نفسها في المطالبة، وبالتالي، رفضت طلبه.

13. دعت المحكمة الطرفَين إلى الموافقة على أنها ستفصل في القضية على أساس المستندات والمذكرات التي أرسلها الطرفان إلى المحكمة، وذلك لتفادي تكبّد تكلفة جلسة استماع في المحكمة. واتفق الطرفان، على نحو مفيد، على هذه المقاربة وتقدّما بمذكرّتَين خطيّتَين مفصلّتَين أمام المحكمة، وقد نظرت المحكمة فيهما بعناية.

14. تتمثل المسائل التي واجهتها المحكمة في (أ) المستوى الصحيح للتعويض عن السيارة والأساس الذي يستند عليه هذا التعويض؛ (ب) ما إذا كان يحق للسيد علي الحصول على تعويض إضافي لتغطية التأخير في تسديد المبلغ له والرسوم التي يتكبّدها لاستئجار سيارة بديلة.

أ. تعويض عن السيارة

15. قدّم كل من السيد علي وشركة سيب للتأمين عروض أسعار للسيارات المشابهة لسيارة السيد علي. وقد أشار السيد علي إلى عروض أسعار لسيارات أقدم طرازًا من نفس نوع سيارته، وقدم أيضًا عروض الأسعار الواردة أدناه، كلها بتاريخ 16 يوليو 2019، لسيارة Kia Sportage 2017 في كل حالة:

من معرض الوجبة للسيارات: 60000 ريال قطري
من معرض المملكة للسيارات: 57000 ريال قطري
من شركة الفاخرة للسيارات: 55500 ريال قطري

16. وقد قدمت شركة سيب للتأمين عروض الأسعار الواردة أدناه لطراز Kia Sportage 2017.

بدون ذكر التاريخ من معرض فايف أكس للسيارات: 45000 ريال قطري
بتاريخ 3 يوليو 2019 من مجموعة أتوزي للسيارات: 40000 ريال قطري

وقد أشارت شركة سيب للتأمين إلى أنها قد حصلت على عروض أسعار من معارض للسيارات تعمل في دولة قطر، بينما يبدو أن السيد علي قد حصل على عروض الأسعار من مواقع على الويب. مع ذلك، لا تطعن شركة سيب للتأمين في صحة التقديرات التي قدمها السيد علي.

17. بالاعتماد على ما وصفته شركة سيب للتأمين بالقواعد والمعايير الموضوعة والمُطبقة في كافة شركات التأمين التي تعمل في دولة قطر، قامت الشركة باحتساب انخفاض قيمة السيارة بعد الاستهلاك. تتمثل قضيتها في أنّه في حالة الخسارة الكلية، يجب احتساب التعويض على أساس قيمة تأمين المركبة ناقص انخفاض القيمة بعد الاستهلاك بنسبة 2% في الشهر، ابتداءً من تاريخ إصدار بوليصة التأمين، بحد أدنى يبلغ 5% في الشهر وبحد أقصى يصل إلى 20% في السنة لكافة أنواع المركبات. وبما أن تاريخ تأمين سيارة السيد علي يعود إلى 24 يوليو 2016، فلا بد من احتساب قيمة الاستهلاك على النحو التالي:

من 24 يوليو 2016 ولغاية 23 يوليو 2017: يجب حسم 20% من قيمة التأمين على السيارة التي تبلغ 79000 ريال قطري، فتصبح القيمة النهائية 63200 ريال قطري

من 23 يوليو 2017 ولغاية 22 يوليو 2017: يجب حسم 20% من قيمة السيارة، فتصبح القيمة النهائية 50560 ريالاً قطريًا

من 22 يوليو 2017 ولغاية 21 يوليو 2019: يجب حسم 20% من قيمة السيارة، فتصبح القيمة النهائية 40448 ريالاً قطريًا.

ومثلت هذه العملية الحسابية الأساس الذي استندت إليه شركة سيب للتأمين عندما عرضت دفع مبلغ وقدره 40448 ريالاً قطريًا للسيد علي.

مع ذلك، أشارت المحكمة إلى أن السيد علي لم يوقع عقدًا يُلزمه بالقواعد والمعايير التي اعتمدت عليها شركة سيب للتأمين لدعم مقاربتها بشأن الاستهلاك للوصول إلى قيمة السيارة.

18. ترى المحكمة أن التقديرات التي حصل عليها كل من السيد علي وشركة سيب للتأمين تقدّم دلالة مفيدة على قيمة السيارة لدى حدوث الوقائع. وتخلُص إلى القول أن قيمة السيارة كانت 55500 ريال قطري، وهي أدنى قيمة بين التقديرات التي قدمها السيد علي.

19. على شركة سيب للتأمين أن تدفع 55500 ريال قطري إلى السيد علي، في ما يتعلق بموضوع السيارة. ويحق لها الاحتفاظ بالسيارة.

ب. التعويض عن التأخير

20. خلُصت المحكمة إلى أنه كان من المنطقي أن يستأجر السيد علي سيارة بديلة. ويحق له أن يحصل على تعويض لتغطية التكاليف التي تكبّدها نتيجة استئجاره السيارة بانتظار المبلغ المتوجب دفعه مقابل السيارة المشطوبة.

21. قدّم السيد علي إيصالات عن تكاليف الإيجار والتي تتراوح ما بين 1500 و2500 ريال قطري في الشهر. ترى المحكمة أن مبلغ 10500 ريال قطري للفترة الممتدة من 15 مايو 2019 ولغاية تاريخ هذا الحكم يُعدّ تعويضًا عادلًا عن التكاليف التي تكبدها السيد علي.

ج. التكاليف

22. يطالب السيد علي بالتكاليف. مع ذلك، بما أنه غير ممثل قانونيًا، فهو لم يقدّم أي مطالب للحصول على رسوم قانونية، كما أنه لم يحدد أي تكاليف أخرى قد تكبدها. ولم يُبرهن أن شركة سيب للتأمين مُلزمة بدفع التكاليف التي تكبدها.

الخلاصة

23. خلُصت المحكمة إلى أنه يتوجب الآن على شركة سيب للتأمين أن تدفع مبلغ وقدره 55500 ريال قطري بالإضافة إلى 10500 ريال قطري، أي ما مجموعه 66000 ريال قطري.

بهذا أمرت المحكمة،

حضرة القاضي فرانسيس كيركهام

التمثيل:

مثّل المدعي نفسه بنفسه.

مثّل مكتب السليطي للمحاماة في قطر المدعى عليها.